مجلة المعجمية - تونس

ع 12-13

1997

في «علم اللفظ» عند بعض المفكرين القدامى

بحث : منجية عرفة منصية

المقـــــدمة :

من العادة أن ننسب الاهتمام باللفظ إلى اللغويين من معجميين ونحاة، إلا أنه ظهر من المتحتم كذلك أن نسأل أولائك الذين أخذوا على عاتقهم ضبط معايير العلم، من الفلاسفة والعلماء، واعتنوا بحصرها وترتيبها. لذلك ارتأينا أن نبحث في الأسباب التي دعت بعضم إلى الاعتناء بـ«علم اللفظ» أو «المفردات» وتنزيلهم إيّاه منزلة يتبوّأ فيها مكانة العلم ويخضع لمقوّماته. ويفرض هذا التوجّه أن ننطلق من مسألة بعض تصنيفات العلوم التي أتى بها عدد من القدامى، مثل الخوارزمي والفارابي وابن سينا والغزالي وإخوان الصفاء، وذلك لما توفّره لنا هذه التصورات الموسوعية من مزايا، أهمها القيام بإحصاء المشهور من العلوم المذكورة علما علما والتعريف بالأجزاء التي يشتمل عليها كلّ واحد منها(1). هذا فضلا عن المقاصد الأخرى من التصنيف، التربوية والدينية والفلسفية والمنهجية، حتى أن كلّ تصنيف يراعي في ترتيبه لأنواع العلوم الأولويات حسب حاجات العصر أو درجة استيعاب العلوم من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا (2)، ويحترم كذلك العلاقات الممكنة بينها بعد فصلها بعضها عن بعض، لتجتمع في النهاية حول تصوّر متكامل يمثّل المعرفة العلمية شاملة. ويتطلّب ذلك منّا أن نبادر بمعاينة مدى اندراج علم اللفظ ضمن مفهوم العلم.

---

(1) انظر الفارابي : إحصاء العلوم، ص 53 - 55 ؛ وكذلك ابن الأكفاني : إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، ص 14 - 15.

(2) انظر ابن الأكفاني، ص 14 - 15.

1 - في «علمية» علم اللفظ

يحتاج إدراج الاهتمام باللفظ ضمن قائمة العلوم إلى تحديد مفهوم العلم الذي سيكون إطارا له يخضع لمبادئه وقوانينه.

1 - 1 . في مبحث العلم عموما :

جمع الجرجاني (3) التعريفات المختلفة التي جاء بها الفلاسفة والمتكلمون العرب وأصحاب المذاهب لضبط مفهوم العلم، فبيّن لنا جمعه هذا أهمية ما أثارته تلك الاجتهادات المتنوعة من جدل بين المدارس (4). وما يهمّنا منها في هذا المجال أن جلّ هذه التعريفات تحمّل العلم شواغل ما ورائية، فتكشف لنا عن مدى خوض العرب في مظاهر مجرّدة، مثل قضية الإدراك والتعقل والتصور والإحساس في علاقتها بالشيء ذاته، كما تبيّن لنا الدرجات المختلفة لتقدير الشيء والواقع وتوفّر آلات التفكير الضرورية. وقد أضاف الجرجاني إلى وظائف العلم هذه الاهتمام بالمسائل المخصوصة، لندرك في النهاية أن حقيقة كل علم تكمن في مسائله أو التصديق بها (5). ولئن اختلف العلماء في مفهوم العلم ونزّله كل منهم منزلة العلم الذي هو بصدد الاعتناء به (6)، فقد مثّل في التعريفات الحديثة عموما مجموعة الخبرات والتصورات التي تعين الإنسان على ربط الأسباب بالمسببات وفهم ظواهرها بالإدراك أو النظر أو الاختبار (7). وإذا ما أخذنا هنا علم اللفظ نموذجا وأردنا أن نبحث في مدى انتمائه إلى مفهوم من هذه المفاهيم المختلفة للعلم، يتجلّى لنا أنه يندرج ضمن جلّ زواياها النظرية والعملية. فيصبح عملنا في ذلك البحث منحصرا بصفة خاصة في ما يعيننا من هذه المفاهيم على الإحاطة بهذا العلم، فلعل الإحصاء يجيبنا عن كنهه إن ذكر والمقصد منه وكذلك قوانينه وآلاته إن ضبطت. هذا فضلا عن محاولة تحديد مكانته في سلّم العلوم من التصنيف، وهذا يحصل عندما نبيّن

---

(3) الجرجاني : التعريفات، ص 155 - 156.

(4) انظر كذلك حاجي خليفة في كشف الظنون حيث أدرج بعض التعريفات عند بعض المعتزلة والأشعري وكذلك الباقلاني وفخر الدين الرازي والغزالي وغيرهم، ج1، ص 4.

(5) انظر ابن سينا : رسائل في الحكمة والإلاهيات، ص 2.

(6) انظر الغزالي : إحياء علوم الدين، حيث أعطى لذلك عددا من الأمثلة، ج1، ص 24.

(7) سعيدان ، أحمد سليمان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام، ص 17.

الفروق بين بعض التصنيفات والخلفيات الكامنة وراء كل تصنيف، ثم نبحث في إمكان تطبيق تلك المعطيات النظرية إذا ما أخذنا اللفظ المخصوص نموذجا.

2-1. اندراج اللفظ ضمن مباحث العلم ومكانته :

لم يخل تصنيف من التصانيف التي عدنا إليها من ذكر اللفظ وإيلاء مكانة له ضمن قائمة العلوم المذكورة، إلا أن هذه المكانة اختلفت حسب المقصد من كل تصنيف. وأهم هذه التصانيف ما أتى به الفارابي في كتاب الإحصاء (8) الذي سنركّز عليه بصفة خاصّة، فلقد نزّل علم اللفظ ضمن علم اللسان وبدأ به تصنيفه. وإذا عرفنا أن الفلاسفة والعلماء اهتموا بالمقايسة بين العلوم أفضلها وأكثرها شرفا (9)، استنتجنا أن الفارابي قد قصد الابتداء بعلم اللسان قبل المنطق، وقد برّر الخوارزمي ذلك الترتيب بأنّ علم اللغة آلة لدرس الفضيلة وسبب إلى تحصيل العلوم الجليلة (10). لذا وجب تقديم هذا العلم على سائر العلوم والصنائع.

هذا على مستوى الأصل، أما على مستوى الفروع، فإنّ الفارابي قسّم علم اللسان أجزاء عظمى، نذكر منها علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركّبة وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة وعلم قوانينها عندما تكون مركّبة. وهكذا تَصَدَّر علم الألفاظ مرة أخرى بقية العلوم التي تركّب منها علم اللسان. ثم أخذ في تعريف اللفظ تعريفا معجميّا ونحويا وقسّمه قسمين، مفردا ومركّبا ليهتمّ به اهتماما صرفيا فصوتيا. أمّا علم قوانين تلك الألفاظ فكان ضبطها عنده من الضرورات حتى «لا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها» (11). وبذلك تهيّأ الفارابي للحديث عن قوانين الألفاظ المفردة، فميّز بين المشتقّة منها وغير المشتقّة، كما ميّز بين المصادر وغيرها وشرح كيفية استحالتها إلى كلمات وأنواعها الصرفية، ثم أشار إلى الألفاظ العسيرة النطق واقترح طرائق نطقها. وبعد ذلك انتقل إلى ضبط قوانين الألفاظ المركّبة في الجملة ثم الكلام. ونتبين هنا أنه قد ربط بين المجال الذي

---

(8) تحقيق عثمان أمين، ط.3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

(9) انظر ابن الأكفاني، ص 15 - 16.

(10) ينظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم، ص 8.

(11) انظر الإحصاء، ص 57.

اشتمل على أصناف الألفاظ الدالة وبين قوانين تلك الألفاظ التي نظرت في مصدر الحروف وكيفية اشتقاقها. ويكون الفارابي، بذلك المجهود، قد أضاف إلى القضايا اللغويّة المطروحة البحث في كيفية نشأة الألفاظ وهي إشكالية كانت محلّ صراع بين النحاة والمناطقة(12). وواضح هنا أنه قد بنى تصنيفه هذا على المقياس الفلسفي فأدى به ذلك إلى تركيز اهتمامه على العلاقة الجدلية بين المنطق ووظيفة اللفظ الدلالية.

2 - توسّط اللفظ بين صناعة المنطق والدلالة :

دفع كلّ ذلك القدامى إلى إبراز العلاقة بين المنطق واللفظ. وقد سبق لعدد من الباحثين المحدثين أن تعرّضوا لهذه القضية فبحثوا فيها بحثا وافيا أو أشاروا إليها عرضا(13). وسنحتاج إلى الوقوف على بعض أقوالهم.

2-1 . العلاقة الجدلية بين المنطق واللفظ :

يعرّف الفارابي صناعة المنطق عامّة بأنها تعطي «بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوم العقل وتسدد الانسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كلّ ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطإ والزلل والغلط في المعقولات، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط» (14). إلا أنه سبق لنا أن أشرنا إلى أن هذا الفيلسوف قد اشترط ضبط القوانين التي تحيط بالقول وبالعبارة عنه لتحرسه من الغلط(15). فارتبطت أهمية اللفظ في علاقتها بالقول، إذ لا يمكن أن يفهم القول عامة إلا إذا ما فهمنا جميع مفرداته وتصورناها. وإذا علمنا أن التصور هو من ناحيته وسيلة من وسائل الحكمة لاستكمال النفس(16)، فإنه لا يحصل إلا بذكر الحد

---

(12) انظر حول نشأة الحروف والألفاظ : الفارابي : الحروف، ص 135 - 137.

(13) انظر على سبيل المثال لا الحصر : المسدي، عبد السلام : اللسانيات وأسسها المعرفية، حول الأنساق الدلالية، ص 45 - 58. وانظر كذلك، Mahdi, Mohsen, S, Language and Logic in Classical Islam, In *Logic in Classical Islamic Culture* , edited by G.E. von Grunebaum, Wiesbaden : Otto Harrassowitz, 1986, p. 51 - 83.

(14) الإحصاء، ص 67.

(15) المصدر نفسه، ص 75.

(16) ابن سينا، ص 2.

ولا يضبط هذا الحد إلا بتطبيق المنطق وله على تلك العلاقة الوثيقة دليلان اثنان، أولهما اشتقاق المنطق من النطق في معانيه الثلاثة المعروفة عند القدامى على أصوب ما يكون، وثانيهما اعتراف العلماء بهذه العلاقة عند تسميتهم لكثير من الكتب التي تعطي قوانين في النطق الخارج باسم المنطق (17). وتتضح هذه العلاقة بين الحد والمنطق، في بعض أجزائه على الأقل، عند الغزالي الذي ربط التصور كذلك بالحد واشترط أن يكون الحد والبرهان «الآلة التي بها يقنص سائر العلوم المطلوبة» (18).

وقد أدّت هذه المقارنة بين المنطق والنحو إلى علاقة تفاضلية بين العلمين من حيث الغرض والوظيفة. فلئن اختصّ النحو بلغة أو لسان أمة ما، مما يحصر نطاق فاعليته على مستوى ضيق، فإن المنطق اتّسم بالشمولية، وذلك لأنّه اهتم بالمعقولات التي هي واحدة لدى جميع الناس والتي يمكن إدراكها بالعقل ذاته (19). وقد بيّن عثمان أمين، انطلاقا من هذه المفاضلة أنّ الفارابي أراد بذلك الرد على النحاة الذين تحاملوا على صناعة المنطق واعتبروها علما دخيلا على العربية (20).

وفي المقابل يصبح علم اللسان بما فيه اللفظ آلة هذه الآلة أي آلة ضرورية للمنطق، وذلك لأن موضوعات المنطق «هي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات» (21)، هذا على الرغم من أنهما يشتركان في الغاية ذاتها والتي تتمحور في اقتناء الصواب لكلا الغرضين. وعلى كل حال نلاحظ هنا أن الفارابي تجاوز الاهتمام باللفظ اهتماما نحويا إلى مستوى أوسع وأعمق وأكثر معقولية، وذلك لأن المنطق اهتم، كما سبق أن بينا، بالنطق به على أصوب ما يكون وأتمّه وأفضله. وبيّن عنده كذلك «أن الذي يسدد نحو الصّواب في جميع أنحاء النطق أحرى بهذا الاسم»، (22) وذلك لاستعماله في المخاطبة، سواء كانت الأقوال برهانية أو جدلية أو سوفسطائية أو

(17) الإحصاء، ص 79.

(18) الغزالي : المستصفى، 1، ص 13. وانظر حول الحد، ص 12 - 17، وانظر للغزالي كذلك المقاصد، ص 5.

(19) الإحصاء، ص ص 76 - 77.

(20) انظر في رد الفارابي على النحاة، مقدمة تحقيق الحروف، ص ص 45-47 و ص ص 48 - 49.

(21) الإحصاء، ص 74

(22) المصدر نفسه، ص 79.

خطبية أو شعرية(23). فيحتاج كل جزء من أجزاء المنطق، لهذا التصوّر، أن يحوي قوانين المفردات من المعقولات والألفاظ الدالة عليها. ونقتصر هنا على التذكير باثنين منها، أولهما كتاب المقولات، وذلك لأنها موضوعات جميع الصنائع والعلوم(24)، والثاني فيه «قوانين الأقوال البسيطة التي هي المعقولات المركبة من معقولين مفردين معقولَيْن مفردَيْن، والألفاظ الدالة عليها المركبة من لفظين لفظين»(25)، وهو كتاب العبارة. ويظهر هنا وعي الفارابي بجدلية العلاقة بين النحو والمنطق، وذلك خاصة عند محاولة تقسيم المهام بينهما. وقد حرص على ابراز المناسبة بينهما : «ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ»(26). وقد أثبت الفارابي اجتماع هاتَيْن الصناعتين لديه(27)، وذلك بمحاولة التوفيق هذه بينهما، حتى قيل إنه جمع بين علمي أستاذين هما ابن السراج النحوي ومتّى بن يونس الفيلسوف(28). وتتبلور القضية عند ابن سينا فيتقدّم بها شوطا أبعد ليصوغ نظرية منطقية للغة، ولهذا يحتاج إلى مناهج المنطق فضلا عن قوانينه (29). ونجد آثار ذلك كذلك عند الغزالي الذي دعا إلى تطبيق المنطق عندما أراد أن يبيّن ضرورة ارتباط اللفظ بالعلم، فانطلق على غرار ابن سينا من كون العلم تصوّرا لمفردَة من المفردات أو تصديقا بالنسبة بين المفردات، واعتبر أن ذلك المنهج هو الطريق الوحيد المؤدي إلى العلم(30). وبهذا نصل إلى دعوة صريحة إلى توظيف المنطق ومبحثه في دلالة الألفاظ.

وفي المقابل جاءت مكانة المنطق عند إخوان الصفاء ثانوية على المستوى الوظيفي وذلك عند إدراجهم لنظام آخر مغاير للنسق المنطقي الذي انتظم فيه اللسان، لغة ولفظا،

---

(23) المصدر نفسه، ص 79.

(24) أو قاطيغورياس، المصدر نفسه، ص 66.

(25) أوباري أرميناس، المصدر نفسه، ص 87.

(26) المصدر نفسه، ص 61.

(27) مقدمة تحقيق الحروف، ص 44 - 47.

(28) انظر مقدمة تحقيق الحروف، ص 44 - 49.

(29) انظر فرحان : «دراسة في المشروع المنطقي للغة عند ابن سينا»، ص 87 - 88، 100.

(30) معيار العلم، ص 67، وانظر كذلك مقاصد الفلاسفة، ص 33.

عند الفارابي وابن سينا. فلقد رتبوا العلوم التي يتعاطاها البشر ثلاثة أجناس، العلوم الرياضية والعلوم الشرعية الوضعية والعلوم الفلسفية الحقيقية. وواضح أن نظامهم قد تأسّس على الرياضيات، لاعتبارهم إيّاها أصل الموجودات في بناء الكون، وذلك لانتظامها فيه انتظاما مرتّبا(31). هذا مع الملاحظة أنهم فرّقوا بين العلوم الرياضية والعلوم التي تدخل فيها الرياضيات وتندرج ضمن العلوم الفلسفية. لذا خرج علم اللغة عندهم من العلوم الفلسفية لينضمّ إلى العلوم العملية المرتبطة بالتعليم والمعاش، إذ العلوم الرياضية «هي علم الآداب التي وضع أكثرها لطلب المعاش وصلاح أمر الحياة الدنيا»(32) وأول هذه العلوم القراءة والكتابة ومنها علم اللغة والنحو. ويظهر أن إدراج علوم اللسان ضمن العلوم الرياضية قد وجّه اهتمام إخوان الصفاء إلى ما يتعلّق من هذه العلوم بالنطق ورسمه، وقد فسروا هذا الانتماء بكون الألفاظ عندما ننطق بها في الكلام تأتي مرتبة ترتيبا رياضيا(33). واحتاجوا كذلك إلى الرياضيات لتفسير المدة الزمنية التي تستغرق عند ترتيب هذه الألفاظ ضمن القول. والملاحظ أنه سواء ارتبط اللفظ بالمنطق أو الرياضيات، وسواء تعلّق تأثر العلماء بالتصوّر الأرسطي أو الفيثاغوري، فقد احتاجوا إلى إثارة بعض القضايا المتعلقة بجانبه الدلالي لإثبات هذا العلم، نعرض بعضها :

2 - 2. بعض دلالات القول في اللفظ

يظهر اهتمام العلماء بدلالة اللفظ في تقسيم الفارابي للضرب الأول من علم اللسان إلى قسمين : قسم يهتم بحفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما وقسم يبحث في علم ما يدلّ عليه شيء منها(34). وهو الموضوع حسب ابن سينا إما على سبيل المطابقة أو التضمن أو الاستتباع أو الالتزام(35). أما الناحية المعنوية الصرفة فيتكفّل بها في نظر الغزالي التعريف الذي ينبغي له أن يحدّد مجموعة المبادئ والمفاهيم الأولية التي ينطوي عليها اللفظ. فيبرز جوانب المفهوم المختلفة وصوره المتعددة والمتراتبة. وقد فسر الفارابي في كتاب الحروف ما

---

(31) الرسائل، ج 1، الرسالة الرابعة، ص 206.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه، ج 1، الرسالة الأولى، ص 49.

(34) الإحصاء، ص 57.

(35) معيار العلم، ص 72.

كـان يعني «بالألفاظ الدالة» وذلك بربـط علاقـة أولى بين المقول والملفـوظ وما يحـصل من إمكانية الدلالة بينهما والمعنى الأعم منها والأخص أو ما يعني منه من مدلول أو محمول أو معـقول. إذ أن القول تعبير عمّا يرمز في النفوس أو ما يحـدد أو ما يرسم(36). ثم رتّب أنواع اللفظ حسب معناها، المحسوس والتجريدي والمعقول(37). وأعطى لذلك أمثلة على معاني الألفاظ الـفلسفية (38) مثل لفظة وجـود وغيرها. وتتجلّى هذه الاحتـمالات الممكنة لربط اللّفظ بالدلالة المجـردة عند مـحاولة تلبـية احـتيـاجات الـعقل بأنواعـه الستـة إلى ست عبـارات في التفهـيم، تكون إما متـباينة أو متـشابهة أو مـشككة أو متواطئـة أو مشتـركة أو مترادفة (39).

أمـا الغزالي، فلئن اخـتلفت مـواقفـه من اللفظ ودلالتـه باختـلاف مـقصـد تأليفـه ومـوضوع العـلم الذي كتب فـيـه، فإنّـه ألحّ في معـيـار العلم على عـلاقـة اللفظ بالمنطق والدلالة. فنظـر في اللفظ من حـيث دلالتـه عـلى المعـاني، وذلك عند انطلاقـه من الفن الأول حول نسبة الألفاظ إلى المعاني (40) ثم في الفن الثاني حول مـفردات المعاني الموجودة ونسـبـة بعـضهـا إل بعض،حـيث نظـر في المعنى من حـيث هو ثابت في نفـسـه. إلا أنّه استخلص، مـع ذلك، أنّه لا يمكن تعـريف المعاني إلا بذكـر الألفـاظ. وذلك لأنّ دلالة النص (41)، وإن اعتـبرت أصلا، فإنّـها لا تتمّ إلا بالدلالة اللفظية، أي إذا مـا حدّدت دلالة اللفظ الملائمة، لذا تحتاج هذه الدلالة إلى البحث في علوم اللغة (42).

وتدفعنا هذه الاعـتبارات إلى الخـروج ببعض الاستنـتـاجات، منها أن دراسـة اللغة عند المفكّرين العرب كانت وسـيلة لاغاية وذلك لأن قصدهم الأساسي كان يـتمحور في

(3 6) الحروف، ص ص 63 - 64.

(37) المصدر نفسه، ص 137.

(38) المصدر نفسه، ص 112 - 115.

(39) معيار العلم، ص 84.

(40) المصدر فسه، ص 72- 89.

(41) المصدر نفسه، ص 89 - 104.

(42) انظر الرسم الذي اقترحه النقاري في ذلك، في : المنهجيّة الأصوليّة والمنطق اليونانيّ، ص 91، 121.

تحديد المفاهيم والفكر، على غرار أرسطو الذي اعتبر اللفظ وسيلة لبلوغ المفهوم وعلامة للمعقولات (43)، فحاولوا لذلك الجمع بين الاهتمام النحوي والوظيفي والدلالي (44) ولعلّهم اختلفوا في ذلك عن علماء اللغة الذين تقوم دراستهم على ملاحظة العبارة في ظواهرها النحوية والبلاغية فحسب.

واحتدّت هذه العلاقة أكثر بين اللفظ والمعنى المجرد عندما ربط العلماء والفلاسفة، وعلى رأسهم الفارابي، اللغة بالمعقولات. فقد اعتبر المناطقة الكلمة علامة للمعقولات في النفس لا علامات مباشرة للمحسوسات، ورأوا أنّ تركيبها يعكس تركيب المعقولات (45)، لذا اقترحوا أن تضبط بعض مبادئ المنطق، في علاقتها بالألفاظ (46). وقد سبق أن أثرنا هذه القضية عند الاهتمام بالعلاقة القائمة بين النحو والمنطق والمتمثلة بالأساس في اعتبار المناطقة الكلمة علامة للمعقولات (47). وواضح أن توجيه هذه القضية هذا التوجيه يربو عن تصور فلسفي، تغلب فيه العلاقة بين الفكر والمعقولات والتصور وتتجاوز الجانب الاختباري للمعجم إلى مستوى تنظيري بل وما ورائي أحيانا. لذلك احتاج الفلاسفة إلى ابتكار ألفاظ في هذا المجال ضمن المقولات الفلسفية (48) وذلك عند اشتقاقها مثلا من بعض الحروف، مثل اشتقاق كيفية من كيف وكمية من كم وبهذه سميت المقولات مقولات (49). ولمعرفة المقولات ينبغي أوّلا أن نعرّف أنواع اللّفظ من متّفق أو متواطئ أو متوسّط بين لمتواطئ والمتّفق (50). وندخل هنا في دقائق هذه العلاقة حول قرب مطابقة اللفظ للمعنى أو بعده عنه. ومن بين القضايا التي ينبغي أن تطرح في هذا المجال العلاقة أو

---

(43) انظر مصطفى النشارة : نظرية العلم الأرسطية، الباب الثاني حول الجانب الايجابي من نظرية العلم الأرسطية، ص 87 - 116. وكذلك النقاري في المنهجيّة الأصوليّة والمنطق اليونانيّ، فصل «السيمياء الأرسطية»، ص 38 - 61 ؛ والحلواني ، ص 19 - 20.

(44) النقاري، ص 25.

(45) الحروف، ص ص 140 - 141..

(46) المصدر نفسه، ص 67.

(47) الإحصاء، ص 74.

(48) انظر مثلا الحروف، ص 62.

(49) المصر نفسه، ص ص 62 - 64.

(50) معيار العلم، ص 82.

الاختلاف بين المعنى الحقيقي والمجازي، إذ اعتبر الالتجاء إلى الاستعارة مثلا من باب التخييل الذي ينتقل بفضله القول من البسيط إلى الشعري. كما ينبغي كذلك إثارة مسألة التفريق في التسمية، على المستوى الدلالي، بين اللفظ العام والمخصوص، وهذا يجرّنا حتما إلى الوقوف على اللفظ المخصوص، وذلك لاعتناء العلماء به اعتناء يفوق اعتناءهم باللفظ العام.

3 - اللفظ المخصوص أو المصطلح :

فرّق العلماء بين الألفاظ العامة التي تعامل بها الجمهور والألفاظ الخاصة بكل علم (51)، لذا اجتهدوا عموما في اختيار ما وظّفوه من اصطلاحات قام عليها العلم الذي ألفوا فيه، وكان قصدهم من ذلك حسن الربط بين الفكرة والمفهوم وكيفية التعبير عنهما أو التعريف بهما بدقّة. فَلَطالَمَا شغلتهم قضية ربط الفكر باللغة (52). ثم إنّه لا يمكن أن نفهم مقصد العلم الحقيقي بدون أن ندقّق أوّلا معنى اللفظ المختار، حتى اعتبرت الألفاظ عند الخوارزمي «مفاتيح العلوم»، ومن أجل ذلك اقترح تصنيف كتاب بهذا الاسم «يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمّنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلها الكتب الخاصرة لعلم اللغة» (53) فاهتم الكثير من القدامى لهذه الأسباب بكيفية اختيار اللفظ الملائم، فاعتمدوا الدخيل والمعرّب وابتدعوا ألفاظا عن طريق التوليد المادي والمعنوي وحدّدوا قوانين مختلفة للاقتداء بها. فكانت مرّة أخرى فرصة أعلنوا فيها خروجهم عن اللغويين والنحاة.

3-1 . اللفظ المخصوص (54) أو مخاصمة العلماء للغويين :

مثّل اللفظ مناسبة عاين فيها *العلماء الكيفيات* المختلفة لابتكار اللفظ والخلفيات الكامنة وراء ذلك. ومثلت مميزاته كذلك مناسبة أبدى فيها هؤلاء موقفهم من اللغويين. فأعطانا البيروني أمثلة لطريقة اللغويين في استعمال الألفاظ وكيفية اشتقاقها للتفاؤل والتيمّن

(51) انظر في الجمهور والخاصة : الحروف، ص ص 132 - 134، ص 146.

(52) - انظر العمراني، ص 01، حيث أعطى بعض الأمثلة، فذكر السرخسي وأبا بكر الرازي.

(53) الخوارزمي، ص 7.

(54) انظر حول ابتكار الألفاظ العلمية والفلسفية ومعانيها : الحروف، ص ص 114 -115، وحول الألفاظ المترجمة : الحروف ص143، وص ص 157 - 160.

والتشاؤم(55). كما أنه لم ير بدّا من الإشارة إلى طرائق جمعهم الألفاظ بقوله : وأكثر أصحاب اللغة يجمعون المسموعات في كل طائفة وقبيلة ويفسرون بذلك على المستفيد ضبطها من غير فائدة لهم فيها سوى الإغراق في التفاخر والتكاثر حتى أنهم طرحوا الأمانة وصاغوا للاستشهاد فيها شعرا طوقوه أهل المقابر وسموه بالأول والآخر عملا بما قيل في الوصايا إذا أردت أن تكذب فكن ذكورا ولا تستشهد بحي حاضر يردّه عليك واقصد فيها الميّت فإنه غيّب على الأبد»(56). لهذا اتّخذ موقفا واضحا من كثرة الألفاظ والمرادفات حول الشيء الواحد، فأعرض مثلا عن ذكر كل ما جمعه الكندي من أسماء اللآلئ التي كثرت في العربية ككثرة أسماء الأسد فيها وبرّر امتناعه عن ذكرها جميعها عجزا مرّة واستثقالا مرّة أخرى(57). وظهرت مرة أخرى قسوة الخوارزمي على اللغويين عندما عاب عليهم الإغراق في علم يعتبر من العلوم الوسائل دون أن ينالوا ثمرة الغايات «حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمّل كتابا من الكتب التي صنّفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمي الأغتم عند نظره فيه»(58). وهكذا يظهر سبب اختلاف العلماء عن اللغويين في تعاملهم مع الألفاظ والغاية منها وندرك كذلك حاجة العلماء الملحّة إلى إعداد معاجم مختصّة وتحديد القوانين التي يقوم عليها المصطلح ومعناه الخاص قبل تحصيل العلوم ذاتها.

وقد كانت العلوم الدينية من بين هذه العلوم التي احتاجت إلى البحث في اللغة احتياجا خاصّا، لذا أدمجها المصنفون ومن بينهم الخوارزمي والغزالي ضمن العلوم الشرعية وما اقترن بها من العلوم المقدمة لها والمتممة.

3 - 2. اللغة وإحياء الدين :

ضبط الغزالي مقصد كتابه إحياء علوم الدين في «الكشف عن العلم الذي تعبد الله على لسان رسوله الأعيان بطلبه»(59). ولأجل ذلك قسّم العلوم قسمين، فرض عين

---

(55) البيروني : الجماهر، ص 87.

(56) المصدر نفسه، ص ص 104 - 150.

(57) المصدر نفسه، ص 107.

(58) الخوارزمي، ص 7.

(59) الإحياء، 1، ص 30.

وفرض كفاية. ثمّ فرّع هذه الأخيرة إلى العلوم المذمومة والمحمودة. أمّا العلوم المحمودة فقسّمها إلى علوم شرعية وقد صنفها من ناحيتها إلى أصول وفروع، وشملت الفروع ما فهم من تلك الأصول «لا بموجب ألفاظها بل بمعان تنبهت لها العقول فاتسع بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ به غيره» (60). لذا اعتبر الغزالي علمي اللغة والنحو من مقدّمات العلوم الشرعية التي تجري مجرى الآلات وذلك لأنها في الأصل غير شرعية، إلا أنه لا يمكن فهم النص فهما دقيقا بدونها. وقد برّر ذلك بكون القرآن نزل بالعربية ولا يمكن فهمه إلا بفهم تلك اللغة. ولتأكيد ذلك، وظّف اللفظ مرّة أخرى في العلوم المتمّمات للعلوم الشرعية، وهي التي شملت جميع العلوم التي تمكّن المسلم من معرفة القرآن، مثل علم القراءات ومخارج الحروف والتفسير (61). وهكذا ارتبطت اللغة والنحو في نظره بالنص الديني ارتباطا وثيقا. ودفعت هذه الوظائف التي تكفّل بها اللفظ إلى اجتهاد العلماء والفلاسفة لاستكماله ماديا ومعنويا وتنبهوا إلى الضرر الناتج عن المبالغة في التصرف فيه.

3-3 . اللفظ بين التباس المعنى واستكماله :

مثّل استثمار اللفظ أقصاه هاجسا عند القدامى فحاولوا معرفة المراحل التي مرّ بها وبحثوا في جلّ الأساليب الممكنة لبلوغ أكثر المعاني كمالا. أما على مستوى البحث التاريخي، فقد طرق بعض العلماء والفلاسفة، قضية تطوّر اللغة (62). فاهتم الفارابي بالتأريخ للغة مبتدئا بما خص الله به الانسان من ميزة النطق، ثم انتقل إلى كيفية حدوث حروف الأمة وألفاظها المركبة من تلك الحروف، وذلك منذ الاستعمال الأول الذي قام به الإنسان بالفطرة والملكة الطبيعية ثم بتكرار المستعملين فعله بالملكة الاعتيادية والتجاء في مرحلة موالية إلى الإشارة للتعبير عما في ضمائرهم ليعتمدوا الأصوات بعد ذلك وأوّل هذه الأصوات النداء. ثم تعددت الأصوات واختلفت في المخارج حسب كل مشار إليه. إلا أنه تبيّن لهم مرّة أخرى أنّ هذه الأصوات غير قادرة على الايفاء بما في الضمائر،

---

(60) المصدر نفسه، 1، ص 29.

(61) المصدر نفسه، 1، ص 29، 30

(62) انظر التفكير اللساني للمسدي، ص 72 - 100.

فمهّد ذلك إلى تركيب بعضها في صورة ألفاظ(63) تداولها السامعون شيئا فشيئا فاصطلحواعليها حتى شاعت، ولا يزالون هكذا يتدبرون «أمرهم إلى أن تُوضَعَ الألفاظ لكل ما يحتاجُون إليه في ضرورية أمرهم» (64). ومن ثمّ ارتقى اللفظ ومعناه أعلى المراتب بفضل عملية التوليد، وتم هذا حسب ذكاء كلّ أمة وذلك لأنّ الله «جعل مقادير عباده في الأخطار والقيم على حسب حظوظهم من العلوم والحكم حتى أصبح لكل أمة لغة خاصة، فاختلف اسم الشيء الواحد في اللغات المختلفة أو حسب الطوائف المكونة لأمة ما» (65).

أما داخل اللغة الواحدة فقد خط العلماء طرائق كانت تستعمل للارتقاء باللفظ إلى أعلى المراتب الدلالية، وذلك باستعمال التجوز والمسامحة(65). ويتمثل ذلك في التعبير بلفظ غير اللفظ الخاص. وتستعمل هذه الطريقة عند الحاجة إلى إظهار القدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه (67). وما يمكن أن نستنتجه هنا هو حرص العلماء العرب على أن يسبق ضبط دلالة اللفظ فيمهّد لضبط معنى النص. ويتمثل التمهيد هنا في سنّ عدد من القواعد والقوانين الخاصة بكلّ علم، لتعين على بلوغ المعنى الملائم. لذلك نسب إخوان الصفاء غموض ما جاء من أفكار القدامى إلى ضعف الترجمة وسوء تبليغ المترجمين أفكار النص، بينما ذهب الفارابي أكثر من ذ لك، ففسّر الوسائل التي اعتمدها بعض المتكلمين لعلم الكلام، ومنها اعتماد المعنى وضده للفظ الواحد حسب ما تقتضيه حاجة التأويل عندهم(68). وقد دفع موقف الفارابي هذا النقوري إلى الخروج ببعض الاستنتاجات من أهمها أن «تحديد دلالة الألفاظ مرحلة مهمة في إغلاق النص المفتوح بدوره دلاليا وذلك بضبط معناه عن طريق توظيف مجموعة من القواعد تبيّن كيفية تحديد دلالة النص حسب

---

(63) الحروف، ص 135 - 137.

(640) المصدر نفسه، ص 138.

(65)الخوارزمي : مفاتيح العلوم، ص 7.

(66) الفارابي : الحروف، ص 225.

(67) المصدر نفسه، ص 225.

(68) انظر شرح الفارابي لكيفية التصرف في اللفظ ودلالاته في : الإحصاء، ص 135 - 136.

موضوعه واختصاصه وذلك باعتبار لغة النص والنسق الذي ينتمي إليه والغاية منه» (69) .
وتثبت هذه الحاجة خاصة إذا ما تعلق الأمر بعلم أصول الفقه وذلك لتحديد معنى الألفاظ التي تتضمّنها النصوص الدينية والقصد البلاغي منه» (70). لهذا اهتم الأصوليون بضبط قواعد التأويل ومنها ضبط معاني الألفاظ في النص الشرعي. كل ذلك لانتقاء دلالة ملائمة للتفسير من بين الدلالات الممكنة التي يحملها النص. فاهتم الغزالي بتقسيم الألفاظ إلى أربعة أقسام لاختيار اللفظ الملائم والتنبيه إلى خطر استعمال اللفظ المشترك في المخاطبات والبراهين (71) وإمكانية الزلل بين المشترك والمتواطئ. وبهذا كلّف اللفظ مسؤولية التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، وجعل السبب في ذلك تحريف الأسماء المحمودة وتبديلها بمعان غير ما أراده السلف الصالح والقرن الأول (72). وهكذا نقلت جملة من الألفاظ مثل العلم والفقه والتوحيد، كانت في الأصل محمودة، إلى بعض المعاني المذمومة التي تنفر القلوب منها. وللتدليل على صحة ما ذهب إليه، اختار الغزالي عددا من المصطلحات الدينية وأشار إلى اختلاف استعمالاتها وضياع معناها الأصلي إلى حد أن قابل المعنى الجديد أحيانا ذلك المعنى الأصلي مقابلة تامة، وبذلك وقع اللبس. وقد أعطى بعض الأمثلة على ذلك، منها ما يتعلّق بلفظة فقه وتوحيد وعلم وشعر وشطح وحكمة. وذهب الغزالي إلى اعتبار أن هذا التصرف في المعاني وتحويل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى مخالف أو مقابل حرام «لأن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ وسقط به منفعة كلام الله وكلام رسول الله»، وبهذا الطريق الذي تألفه النفوس وتستلذه «توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها» (73). لذا دعا إلى أهميّة الاقتداء بالسلف وذلك لرفع اللبس الواقع، وهي

---

(69) النقاري، ص ص 115 - 116

(70) المرجع نفسه، القسم الخاص بالسيمياء الأصولية الإسلامية وقواعدها، ص 114-145.

(71) معيار العلم، ص 43.

(72) انظر الإحياء، الباب الخاص ببيان ما بدل من ألفاظ العلوم، 1، ص 53 - 65.

(73) الإحياء، 1، ص 62.

الطريقة الوحيدة لإعادة الألفاظ إلى صفائها الدلالي الأصلي عند مراعاة أصلها الاصطلاحي والاحتراز من استعمالها في غير محلها.

الخاتمة :

هكذا أردنا من هذا البحث أن نشير، وإن إشارة متواضعة، إلى مدى انتماء علم الألفاظ إلى مجال العلوم وأن نثير أهم القضايا التي يطرحها، فتبين لنا أن العلماء جعلوا اللفظ محور اهتمامهم باعتباره من أدنى المكونات الدلالية، فربطوا بينه وبين المفهوم لاعتبارهم إيّاه وعاء للفكر والمفاهيم، حتّى وإن رأوا أن القضية اللغوية في الظاهر هي قضية ثانوية وكذلك بالرغم من كل الطعون التي أبدوها إزاء اللغويين. كما أدركوا أن اللفظ هو من أهم الوسائل التي تساعد على نمو العلوم والفكر عامة. لذلك أرادوا الوقوف على أسراره وضبطوا قوانين التعامل معه. وزادوا على ذلك دقة المفهوم لما تتطلبه دقة العلم والمعطيات العلمية. وهكذا رفعوا من *شأن اللفظ بالارتفاع* به من مرتبة اللفظ السائر إلى مرتبة اللفظ العالم. مما دعاهم إلى الاعتناء به اعتناء خاصا والتفكر فيه على مستوى الأصل والصورة والتعريف والبلاغة. إلا أنهم لم يقتصروا على البحث فيه في المطلق بل نزّلوه ضمن تصوّر معيّن وجعلوا له مكانة اختلفت حسب توجّهاتهم الفكرية والدينية وذلك ليمهّدوا للبحث في العلم الذي خصّوه بالتأليف.

منجية عرفة منسيّة
جامعة تونس الأولى
معهد بورقيبة للغات الحيّة

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأكفاني، محمد بن ابراهيم الأنصاري السنجاري، : إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، القاهرة، 1318 هـ.

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله : رسائل في الحكمة والإلهيات، مطبعة الجوائب القسطنطينية، 1298 هـ.

إخوان الصفاء وخلاّن الوفاء: الرسائل، دار صادر، بيروت، 1957.

البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد : الجماهر في معرفة أحوال الجواهر، تحقيق سالم الكرنكوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1355 هـ/1936م.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي: التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

حاجي، خليفة، مصطفى الجلبي : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طبعة فلوجل، ليبزخ، 1858.

الحلواني، محمد خير : «بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام»، المورد، م 9، عدد 1، 1980. ص 19-26.

الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف : مفاتيح العلوم، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت.

سعيدان، أحمد سليم : «مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام» عالم الفكر، عدد 131، نوفمبر، 1988.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد : إحياء علوم الدين، دار الشعب، القاهرة، دت.

—— المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربية، ومؤسسة التاريخ العربي، عن طبعة بولاق، ط 3، بيروت، 1993.

—— معيار العلم، أو منطق تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر 1960.

—— مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د.ت.)

الفارابي ، أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان : كتاب إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، ط.3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.

—— كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1990،

فرحان، محمد جلوب: «دراسة في المشروع المنطقي للغة عند ابن سينا»، في الباحث، بيروت، سبتمبر أكتوبر 1981، ص 85 - 102.

المسدي عبد السلام : التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 1، 1981، ط2، 1986.

ـــــ اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

النبهان، فاروق : «مفهوم العلم عند الإمام الغزالي»، الدارة، عدد 3، 1986، ص 113-128.

النشار، مصطفى : نظرية العلم الأرسطيّة، دار المعارف، القاهرة، 1986.

النقاري، حمو : المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني، من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين بن تيمية، الدّار البيضاء، 1991.

EL- Amrani Jamal, *Logique aristotalicienne et grammaire arabe*, Vrin, Paris, 1983.

Mahdi, Mohsen, Language and Logic in Classical Islam, In *Logic in Classical Islamic Culture*, edited by G. E. Von Grunebaum, p. 51-83. Wiesbaden : Otto Harrassowitz, 1986.